



منشور إرشادي بشأن الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وعائلاتهم والمرتبطين

في إطار حرص الهيئة على المتابعة المستمرة للجهات والمؤسسات المالية غير المصرفية خاصة فيما يتعلق بنظم وآليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكيد على ادارة مخاطر العملاء من الاشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو الأطراف ذوي الصلة بهم. فقد تم إعداد هذا المنشور الإرشادي لمساعدة المؤسسات المالية والأشخاص الخاضعة في فهم طبيعة هذه الفئة عالية المخاطر وتحديدتها ووضع الآليات المناسبة لإدارة المخاطر المرتبطة بها.

التعريف بالأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم:

- **يقصد بـ"الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة"** وفقا للتعريف الوارد باللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 951 لسنة 2003 وتعديلاتها "الأشخاص المسند إليهم مناصب عامة رفيعة محلياً او في دولة أجنبية ، أو الذين سبق أن أسندت إليهم هذه المناصب مثل رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين ، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى والمسؤولين العسكريين والقضائيين ، وكبار الموظفين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة، وكبار مسؤولي الأحزاب السياسية وكذا الأشخاص المسند إليهم مناصب رفيعة من قبل منظمة دولية أو الذين سبق أن أسندت إليهم هذه المناصب ويقصد بذلك أعضاء الإدارة العليا مثل المديرين ونواب المديرين وأعضاء مجلس الإدارة أو المناصب التي تعادلها. ولا ينطبق هذا التعريف على الأشخاص الذين يشغلون مناصب متوسطة أو أقل بالنسبة للفئات المذكورة."
- **وتتمثل "الأطراف ذوي صلة بالأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة"** في الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية التي يمتلك الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة حصة مسيطرة فيها، وكذا أفراد عائلاتهم أو المتعاملون نيابة عنهم أو الأطراف ذوي العلاقات الوثيقة بهم. حيث تنطوي علاقات العمل مع أي من تلك الأشخاص على ذات المخاطر التي يتضمنها التعامل مع الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة.





المخاطر المرتبطة بالأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم:

- يعتبر الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم من فئات العملاء ذوي المخاطر المرتفعة خاصة فيما يتعلق بغسل الأموال، حيث تجلب علاقات العمل مع هذه الفئة مخاطر مرتفعة للجهات والمؤسسات المالية نتيجة توليهم مناصب قد يتعرضون أو يتورطون أو يستغلون سلطاتهم ونفوذهم في الكسب الشخصي لهم أو لعائلاتهم أو لشركائهم المقربين، كما قد يمكنهم أيضاً استخدام أفراد عائلاتهم أو شركائهم المقربين لإخفاء الأموال أو الأصول المتحصلة بشكل غير مشروع من استغلال مناصبهم الرسمية. بالإضافة إلى أنهم قد يستخدمون سلطاتهم ونفوذهم للدخول أو السيطرة على الكيانات القانونية لأغراض مماثلة.
- برزت أهمية وجود الأنظمة والإجراءات التي تمكن الجهات والمؤسسات المالية غير المصرفية من التعرف على العملاء والمستفيدين الحقيقيين، ووضع الإجراءات المناسبة لخفض المخاطر المرتبطة بالأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم. حيث يُعد عدم اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المشددة تجاه هذه الفئة قد يترتب عليه تعرض المؤسسة المالية لمخاطر السمعة ومخاطر قانونية أو تشغيلية.
- وحيث تتباين درجات المخاطر المرتبطة بالعملاء نتيجة لعوامل عديدة منها جنسية العميل، وطبيعة نشاطه، وأجال استثماراته مع المؤسسة المالية ونوعية الخدمات التي يحصل عليها وغيرها من العوامل الأخرى. فعند تقييم مخاطر علاقة العمل للأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو لذوي الصلة بهم يراعى الأخذ في الاعتبار ما يلي:

مناصبهم العامة أو لذوي الصلة بهم يراعى الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- **جنسية الشخص**، وخاصة الذين ينتمون لدول ينتشر فيها الفساد أو التي تعد أعلى مخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الخاضعة للعقوبات أو حظر التعامل أو أي إجراءات مماثلة. وكذلك ينظر إلى مصدر ثروة الشخص أو أمواله ناشئ عن أي من تلك الدول أو وجهات العمليات التي يتم تنفيذها.
- **منصب الشخص وسلطته وصلاحياته**، فكلما كان منصب الشخص أو نفوذه أو سلطته أكبر كلما كان ذلك عنصراً يزيد من درجة المخاطر المرتبطة به. فعلى الرغم من أن جميع الذين يشغلون مناصب عامة يحتمل تعرضهم لمخاطر الفساد واستغلال المناصب لدرجة ما، فإن هؤلاء الذين يشغلون المناصب القيادية والهامة والمرموقة يجلبون عادة مخاطر أكبر لأنهم قد يتمتعون بسلطات أعلى





تمكنهم من التأثير على السياسات والإجراءات أو استغلال الموارد المملوكة للحكومة أو إساءة توجيهاً.

- **حجم وتعقيد علاقات العمل مع الشخص**، يعد كبر حجم علاقة العمل وزيادة درجة تعقيدها مؤشر على ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بالشخص ذو المخاطر بحكم منصبه أو بذوي الصلة به.
- **نوعية ودرجة خطورة المنتجات أو الخدمات المقدمة للعميل**، هناك نوعية من الخدمات أو المنتجات بطبيعتها مرتفعة المخاطر ويكون دخول الشخص ذو المخاطر بحكم منصبه أو ذوي الصلة به على تلك الخدمات أو المنتجات عنصراً إضافياً يزيد من درجة المخاطر.
- **الأطراف الخارجية ذات العلاقة**، غالباً ما يلجأ الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم للاعتماد على أطراف خارجية كقناة اتصال للحصول على خدمات ومنتجات المؤسسة المالية. وقد تقع تلك الأطراف الخارجية خارج الدولة ومنها ما يقع في دول عالية المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يوشح على مخاطر مرتفعة ترتبط بهؤلاء الأشخاص.

نظم إدارة المخاطر المتعلقة بالأشخاص ذو المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم:

- يتعين على المؤسسة المالية وضع سياسات وإجراءات واضحة لقبول عملاءها، فإذا كانت تقبل التعامل مع فئة الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم، فيجب أن يتضمن دليل السياسات والإجراءات للمؤسسة وصفاً لهذه الفئة والتي تشكل خطراً أكبر على المؤسسة ووضع آليات مناسبة لتحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بها.
- كما يتعين عليها الالتزام بكافة الضوابط القانونية المقررة بالنسبة لهذه الفئة من العملاء، حيث ينبغي على المؤسسة إيلاء عناية خاصة (مشددة/معززة) عند التعامل مع الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم، بالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة المعتادة الواردة في "إجراءات العناية الواجبة بعملاء المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية" الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فبراير 2020).
- كما يجب على المؤسسة وضع نظام لإدارة المخاطر المتعلقة بهذه الفئة من العملاء بحيث يتضمن كحد أدنى ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو ذو صلة بهم.





- اتخاذ تدابير معقولة للتعرف على مصدر ثروة وأموال العميل أو المستفيد الحقيقي الذي تم تحديد أنه من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو ذو صلة بهم. ويقصد بالثروة إجمالي الأصول التي يتوقع أن يمتلكها العميل أو المستفيد الحقيقي وتكوين صورة عن كيفية اكتسابها.
- يتم اتخاذ قرار الدخول في علاقة عمل مع الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو بشخص ذو صلة بهم بموافقة الإدارة العليا وحدها، وذلك بعد اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المشددة تجاه هؤلاء الأشخاص. وفي حال تم الاكتشاف في وقت لاحق أن العميل القائم أو المستفيد الحقيقي من العميل القائم هو في الحقيقة من هذه الفئة أو أصبح منها، فيجوز للعلاقة أن تستمر فقط بموافقة من الإدارة العليا.
- يجب أن يخضع الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم للرقابة المستمرة والمكثفة على الحسابات والتعاملات، وذلك من خلال تقارير دورية وبالإستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة متى كان ذلك مناسباً.
- يراعى تخفيض مدة التحديث (مراجعة أكثر دورية) للبيانات والمعلومات والمستندات التي حصلت عليها المؤسسة عند تطبيق إجراءات العناية الواجبة للعملاء من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم.

ويمكن تقليل المخاطر المرتبطة بالأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم بإتباع ما

يلي:

- ١- الحصول على أكبر قدر من البيانات والمعلومات حول الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وأفراد عائلاتهم وشركائهم والشركات التي يسيطرون عليها، وكذلك ما يتعلق بطبيعة علاقة العمل المتوقعة. واتخاذ إجراءات معقولة للتحقق من تلك البيانات والمعلومات. وكذلك التعرف على مصدر ثروة وأموال العميل أو المستفيد الحقيقي الذي تم تحديد أنه من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو ذو صلة بهم. ويمكن في ذلك الشأن الحصول على المعلومات بالاستعانة بالمصادر التالية:
 - المعلومات المقدمة من العميل مباشرة أو أية جهات أخرى.
 - الاستعانة بمصادر المعلومات الموثوق بها والمتاحة للجمهور، والبحث على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" ووسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.
 - اللجوء الى قواعد البيانات الالكترونية المتضمنة معلومات عن هؤلاء الأشخاص، ومنها قواعد البيانات الداخلية للمؤسسة وتبادل المعلومات داخل المجموعة المالية الواحدة، وكذلك بالحالات التي تكمن





المجموعة المالية لديها فروع في العديد من الدول مما يساعد في تحديد الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة الأجنبي وذوي الصلة بهم.

- الحصول على قوائم بأسماء الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم (مثل الشركات العالمية المتخصصة التي توفر مثل هذه القوائم من خلال قواعد بيانات تجارية إلكترونية يتم تحديثها بصفة دورية).

٢- القيام برقابة دقيقة ومناسبة لحسابات وتعاملات هؤلاء الأشخاص، والحصول على المعلومات حول خلفية جميع العمليات والغرض منها وبصفة خاصة العمليات المعقدة والكبيرة أو غير الاعتيادية. والقيام بالفحص - وإلى أقصى حد ممكن بصورة معقولة - للعمليات التي يتم إجراؤها أو المتوقع إجراؤها، ومن الهام للمؤسسة ضمان اتساق مستوى ونوع المعاملات للشخص ذو المخاطر بحكم منصبه العام أو لذوي الصلة به مع معرفة المؤسسة حول مصدر ثروته وأمواله.

٣- التحديد الواضح للمسئولية، حيث يقع على عاتق إدارات المراجعة الداخلية والالتزام مسؤوليات كبيرة في مجال تقييم الالتزام بالمتطلبات القانونية والإجراءات التنظيمية الصادرة. والتأكد من كفاءة وفعالية النظم القائمة واقتراح ما يلزم من إجراءات وقائية أو ما تحتاجه تلك النظم من تحديث وتطوير.

٤- الالتزام بالتدريب المستمر للموظفين بحيث يتضمن التدريب تطبيق إجراءات التعرف على العميل والتدريب بصورة كافية على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة وذوي الصلة بهم وما يرتبط بهم من إجراءات، وبصفة أساسية الموظفين في المكاتب الامامية نظرا باعتبارهم مسؤولين عن الحصول على معلومات كافية عن العملاء بشكل عام.

٥- فيما يتعلق "بأنشطة التأمين" يتعين ضمان شمول تدابير العناية الواجبة الخاصة بوثائق التأمين على الحياة وغيرها من المنتجات التأمينية الاستثمارية في حال ما إذا كان المستفيد أو المستفيد الحقيقي من وثيقة التأمين شخصا ذو المخاطر بحكم منصبه العام أو من ذوي الصلة به، على ما يلي:

(أ) التعرف على طبيعة العلاقة بين العميل والمستفيد من الوثيقة.

(ب) تنفيذ إجراءات العناية الواجبة على المستفيدين من الوثيقة وفق ما ورد بإجراءات العناية الواجبة الصادرة عن الوحدة.

(ج) في حالة عدم تمكن شركة التأمين بالالتزام بما ورد في البندين السابقين (أ) ، (ب) ، فيتعين عليها عدم تقديم الخدمة التأمينية والنظر في ارسال إخطار اشتباه الى الوحدة.





(د) التحقق في وقت صرف التعويض، فاذا كان المستفيد من وثيقة التأمين، أو عند الاقتضاء المستفيد الحقيقي منه، شخص ذو مخاطر بحكم مناصبه العام أو ذو صلة به، فينبغي إبلاغ الإدارة العليا قبل دفع متحصلات الوثيقة، وإجراء فحص دقيق ومعزز لمجمل علاقة العمل، والنظر في إرسال إخطار اشتباه إلى الوحدة.

تصيرا في ٢٠٢٤/٦

نائب رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. إسلام عزام